



联合国
粮食及
农业组织

Food and Agriculture
Organization of the
United Nations

Organisation des Nations
Unies pour l'alimentation
et l'agriculture

Продовольственная и
сельскохозяйственная организация
Объединенных Наций

Organización de las
Naciones Unidas para la
Alimentación y la Agricultura

منظمة
الأمم المتحدة
للأغذية والزراعة



المجلس

الدورة الرابعة والستون بعد المائة

6-10 يوليو/تموز 2020¹

حالة تنفيذ القرارات التي اتخذها المجلس في دورته الثالثة والستين بعد المائة
(2-6 ديسمبر/كانون الأول 2019)

موجز

يعرض الجدول التالي القرارات التي اتخذها المجلس في دورته الثالثة والستين بعد المائة (2-6 ديسمبر/كانون الأول 2019). ويتضمن إحالة إلى: (1) الفقرة (الفقرات) ذات الصلة من تقرير المجلس؛ (2) وحالة تنفيذ كل قرار من القرارات المتخذة.

ويتضمن الجدول أيضاً مسائل من الدورات السابقة طلب المجلس معلومات محدثة عنها.

الإجراءات المقترحة اتخاذها من قبل المجلس

إن المجلس مدعو إلى أخذ العلم بالمعلومات الواردة في هذه الوثيقة.

يمكن توجيه أي استفسارات بشأن مضمون هذه الوثيقة إلى:

السيد Rakesh Muthoo

مدير شعبة المؤتمر والمجلس وشؤون المراسم

الهاتف: +39 06570 55987

¹ كان من المقرر عقدها خلال الفترة من 8 إلى 12 يونيو/حزيران 2020

حالة تنفيذ القرارات التي اتخذها المجلس في دورته الثالثة والستين بعد المائة
(2-6 ديسمبر/كانون الأول 2019)

التعليقات	حالة التنفيذ	
	جاري	أنجز
التعديلات في برنامج العمل والميزانية للفترة 2020-2021		
<p>1- إن المجلس (...) رَحَّبَ بالموارد الإضافية المخصصة لعمل المنظمة بخصوص الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات وبرنامج المشورة العلمية بشأن سلامة الأغذية المشترك بين المنظمة ومنظمة الصحة العالمية والتي من شأنها معالجة تراكم الأعمال غير المنجزة ذات الصلة؛ فضلا عن الموارد المكرسة لتعميم مفهوم التنوع البيولوجي؛ وطلب إدراج جميع هذه الموارد الإضافية في برنامج العمل الجاري؛ (الفقرة 7 هـ)</p>	X	<p>تتضمن وثيقة التعديلات في برنامج العمل والميزانية للفترة 2020-2021 (CL 163/3) زيادة في الموارد قدرها مليون (1) دولار أمريكي لكل من الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات وهيئة الدستور الغذائي، مدرجة في برنامج العمل الجاري. وترد تدابير إضافية للتأكيد على عمل المنظمة بشأن الدستور الغذائي في الوثيقة عن التعديلات الإضافية في برنامج العمل والميزانية للفترة 2020-2021 (CL 164/3) من خلال المركز المقترح المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، الذي سيستضيف كلا من الدستور الغذائي والأمراض الحيوانية المصدر.</p>
مكتب المفتش العام		
<p>2- إن المجلس (...) تطلَّع إلى تزويد مكتب المفتش العام بما يكفي من التمويل من الموارد المتاحة؛ (الفقرة 7 و)</p>	X	<p>تمت زيادة ميزانية الاعتمادات الصافية للفترة 2020-2021 بمبلغ 400 000 دولار أمريكي مقارنة بميزانية الاعتمادات الصافية للفترة 2018-2019 لتعزيز وظيفة التحقيق على وجه التحديد. وسيواصل مكتب الاستراتيجية والتخطيط وإدارة الموارد ومكتب المفتش العام التعاون بشأن التدابير اللازمة لتلبية الاحتياجات الإضافية المحتملة لفترة السنتين 2020-2021 من صافي موارد الاعتمادات الحالية.</p>

<p>أكد المفتش العام (الوثيقة FC 180/11.2) وكذلك لجنة المراجعة في المنظمة، على استقلالية مكتب المفتش العام. وقد وافقت لجنة المراجعة في المنظمة على المرشح المقترح لمنصب المفتش العام (الوثيقة FC 180/13 Rev.1). وأقرت لجنة المراجعة في المنظمة الميثاق المنقح لمكتب المفتش العام (الوثيقة FC 180/12)، الذي دخل حيز التنفيذ بشكل مؤقت في 25 مارس/آذار 2020، وتم عرضه على لجنة المالية للموافقة عليه (الوثيقة FC 180/12).</p>		X	<p>3- إن المجلس (...) <u>شدد على أهمية استقلالية مكتب المفتش العام؛ ورحب</u> بالتقدم المحرز في تعيين المفتش العام الجديد؛ وأشار إلى ضرورة تزويد مكتب المفتش العام بما يكفي من التمويل، من اعتمادات برنامج العمل والميزانية الحالية، لمعالجة عبء العمل المتزايد الذي يواجهه؛ <u>وتطلع إلى</u> استعراض الصيغة المنقحة لميثاق المكتب؛ (الفقرة 11 ز)</p>
--	--	---	--

التعليقات	حالة التنفيذ		
	جارٍ	أُنجز	
اللوائح والأنظمة المالية للمنظمة			
<p>تم إعداد وثيقة وعرضها على لجنة الشؤون الدستورية والقانونية للنظر فيها في دورتها العاشرة بعد المائة (الوثيقة CCLM 110/03). وأكدت لجنة الشؤون الدستورية والقانونية مجددًا أهمية المادة 4-2 من اللائحة المالية وشددت على ضرورة أن تعمل المنظمة، بوصفها منظمة قائمة على القواعد، بموجب لوائحها وسياساتها. وأقرت اللجنة بسلطة المؤتمر على إجراء استثناءات للمادة 4-2 من اللائحة المالية غير أنها اعتبرت أن هذه الاستثناءات يجب أن تبقى محدودة وأن تتم بموجب عملية واضحة ومحددة المعالم وشفافة. وستقوم لجنة الشؤون الدستورية والقانونية بإعادة النظر في هذه المسألة وتقديم المشورة بشأن الترتيبات القانونية التي قد تشمل على سبيل المثال مراجعة التعديلات في اللوائح المالية، بعد أن</p>	X		<p>4- إن المجلس (...) أخذ علمًا بالنتائج التي توصلت إليها لجنة الشؤون الدستورية والقانونية والاجتماع المشترك بشأن استخدام الأرصدة غير المنفقة، وبناءً عليه <u>طلب</u> من الأمانة عرض وثيقة ذات صلة بذلك على المجلس واللجان التابعة له من أجل إجراء مناقشة تتسم بطابع جوهري أكبر. وستراعي هذه الوثيقة الحاجة إلى ضمان الاتساق مع القاعدة المنصوص عليها في المادة 4-2 من اللائحة المالية والقواعد واللوائح المالية المرعية الأخرى للمنظمة، إضافة إلى الممارسات ذات الصلة المعمول بها في الأمم المتحدة والكيانات المعنية الأخرى؛ (الفقرة 9 أ)</p>

تعالج لجنة البرنامج والمالية الجوانب الفنية والمتعلقة بالسياسات في إطار ولاية كل منهما (الوثيقة CCLM 110/REP).			
سياسة المنظمة المتعلقة بعدم التسامح مطلقاً، وعملياتها وإجراءاتها للوقاية من التحرش والتحرش الجنسي وسوء استغلال السلطة			
يرد مؤشر جديد أقوى للأداء الرئيسي 10-3-و (نسبة الموظفين في المنظمة الذين يوافقون على أنّ للمنظمة سياسات وعمليات وإجراءات فعالة لمعالجة حالات التحرش وغيره من السلوكيات غير المقبولة) في وثيقة التعديلات الإضافية في برنامج العمل والميزانية للفترة 2021-2020 (الوثيقة CL 164/3). وقد تم إطلاق دراسة المنظمة الاستقصائية عن رضا الموظفين في 16 ديسمبر/كانون الأول 2019، وتضمنت أسئلة متابعة محددة بشأن الوقاية من التحرش الجنسي في مكان العمل.		X	5- إن المجلس (...) <u>تطلّع</u> إلى إدراج مؤشر أداء رئيسي معزز في إطار النتائج للفترة 2020-2021؛ وإجراء دراسة استقصائية ذات صلة خاصة بمدى رضا الموظفين لجميع موظفي المنظمة؛ وإجراء تحليل بشأن القيمة المضافة المحتملة في ما يتعلق بتزويد الوكالات الثلاث التي توجد مقارها في روما بخبرات متخصصة مشتركة حول وظائف التحقيق ذات الصلة بادعاءات التحرش الجنسي والاستغلال والاعتداء الجنسيين؛ (الفقرة 9 ب)

التعليقات	حالة التنفيذ		
	أُنجز	جارٍ	
التعاون بين الوكالات التي توجد مقارها في روما			
يُعتبر التعاون بين الوكالات التي توجد مقارها في روما أولوية بالنسبة إلى جميع الوكالات الثلاث، وقد تم تعزيزه في الآونة الأخيرة استجابةً لجائحة كوفيد-19. ويُعتبر موجز السياسات للأمين العام للأمم المتحدة بشأن "تأثير كوفيد-19 على الأمن الغذائي والتغذية"، الصادر في 9 يونيو/حزيران 2020، نتيجة ملموسة للعمل التعاوني بين الوكالات التي توجد مقارها في روما بقيادة منظمة الأغذية والزراعة،	X		6- إن المجلس (...) <u>تطلّع</u> إلى إجراء المزيد من النقاش حول التعاون بين الوكالات التي توجد مقارها في روما ضمن عملية إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، والتقدم المحرز في تعزيز الشراكات والتعاون، بما في ذلك في المجالات الاستراتيجية والإدارية والمالية؛ وطلب من المنظمة أن تقوم جنباً إلى جنب مع برنامج الأغذية العالمي والصندوق الدولي للتنمية

<p>ويجهز فرق الأمم المتحدة القطرية للاستجابة بشكل أفضل لاحتياجات البلدان الملحة في مجالي الأمن الغذائي والتغذية. وتجتمع الوكالات التي توجد مقارها في روما بشكل متكرر من أجل ضمان تعاون قوي في الأزمة الحالية، وتشكل المجموعة التشاورية الرفيعة المستوى منصة التنسيق الرئيسية في ما بينها.</p> <p>وفي سياق إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، تتعاون الوكالات التي توجد مقارها في روما ميدانيًا لدعم التقييمات المشتركة لتأثير كوفيد-19، وكذلك لإعداد مقترحات مشتركة للصندوق الاستثماري المتعدد الشركاء. وعلى مستوى البرمجة والتخطيط القطري، تعمل الوكالات التي توجد مقارها في روما معًا لضمان وجود النظم الغذائية والزراعة والتغذية في مكانة عالية على جدول أعمال التحليل القطري المشترك للأمم المتحدة وأطر التعاون الجديدة للأمم المتحدة.</p> <p>وفي ما يتعلق بالمجالات الإدارية ووظائف الرقابة، تتخذ الوكالات الثلاث إجراءات لتحسين أوجه الكفاءة وه يتناقش حاليًا تقييم الجدوى. وفي ما يتعلق بجميع المسائل، ستقدم الوكالات التي توجد مقارها في روما تقريرها إلى مجلس المنظمة والمجلسين التنفيذيين للصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي في نهاية العام.</p>			<p>الزراعية بتوفير تقييم أولي بشأن جدوى دمج الوظائف الإدارية، وزيادة التعاون في بعض وظائف الرقابة، على أن يعرض على مجلس المنظمة والمجالس التنفيذية للصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي للنظر فيه في دوراتها المزمع عقدها في نهاية عام 2020؛ (الفقرة 9 ج)</p>
مبادرة العمل يدا بيد			
<p>أعد وصف تفصيلي لمبادرة العمل يدا بيد للمؤتمرات الإقليمية الخمسة للمنظمة. وقدم المدير العام المساعد لإدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مع رئيس الخبراء الاقتصاديين، تحديثات إضافية للأعضاء خلال جلسة إحاطة غير رسمية في 8 أبريل/نيسان 2020، وفي جلسة إحاطة غير رسمية إلى لجنة البرنامج في 20 أبريل/نيسان 2020. وتوفر الوثيقة PC 128/8 تحديثًا كاملاً عن التقدم المحرز من</p>	X		<p>7- إن المجلس (...) <u>تطلع</u> إلى مواصلة تطوير مبادرة العمل يدا بيد، وكذلك إدراج جميع البلدان، بما في ذلك البلدان ذات الدخل المتوسط؛ (الفقرة 9 د)</p>

<p>ديسمبر/كانون الأول 2019 وحتى منتصف مايو/أيار 2020. وبالإضافة إلى البلدان الـ44 التي تمت دعوتها للمشاركة في المبادرة كبلدان مستفيدة، تمت دعوة 80 بلدًا كبلدان داعمة. وقد طلب 20 بلدًا آخر، من البلدان المتوسطة الدخل، المشاركة في المبادرة كبلدان مستفيدة وبلدان مساهمة على حد سواء. وإن المشاركة في المبادرة مفتوحة لجميع أعضاء منظمة الأغذية والزراعة. وتلتزم المنظمة بدعم 44 بلدًا فقط، من البلدان ذات الدخل المنخفض وتلك التي تعاني من أزمات طويلة الأمد، من مواردها الخاصة.</p>			
<p>قمة الأمم المتحدة بشأن النظم الغذائية لعام 2021</p>			
<p>عقدت الدكتورة Agnes Kalibata، المبعوثة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة إلى قمة الأمم المتحدة بشأن النظم الغذائية لعام 2021، عددًا من المشاركات مع الدول الأعضاء في الوكالات التي توجد مقارها في روما، منذ توليها منصبها في ديسمبر/كانون الأول 2019. وعقد رؤساء الأجهزة الرئاسية الثلاثة للوكالات التي توجد مقارها في روما جلسة إحاطة أولية مع الدكتورة Kalibata، والمدراء الثلاثة والدول الأعضاء في 10 فبراير/شباط 2020 في المقر الرئيسي للمنظمة، وعقدت جلسة إحاطة أخرى مع الدول الأعضاء والدكتورة Kalibata عبر الإنترنت في 6 مايو/أيار 2020. وبالإضافة إلى ذلك، قامت المبعوثة الخاصة بتعميم مذكرات إعلامية على أعضاء الوكالات التي توجد مقارها في روما في يناير/كانون الثاني وأبريل/ نيسان 2020 للإبلاغ عن التطورات في العملية التحضيرية للقمة بشأن النظم الغذائية. وأنشأت مجموعة من الأعضاء مجموعة أصدقاء مؤتمر القمة بشأن النظم الغذائية، وهي مفتوحة لجميع الأعضاء كمنصة مفتوحة لتعزيز مشاركة الوكالات التي توجد مقارها في روما في العملية التحضيرية للقمة. ومن المقرر عقد</p>	<p>X</p>		<p>8- إن المجلس (...) شدد على الحاجة إلى إشراك أعضاء المنظمة بشكل كامل في العملية التحضيرية [لمؤتمر القمة العالمي حول النظم الغذائية] من البداية؛ (الفقرة 9 هـ)</p>

الاجتماع الأول لمجموعة أصدقاء مؤتمر القمة بشأن النظم الغذائية في 18 أو 19 يونيو/حزيران 2020.			
كما هو مبين في المذكرة الإعلامية للمبعوثة الخاصة الصادرة في أبريل/نيسان 2020، تم عقد عدد من المشاركات، بما في ذلك مع لجنة الأمن الغذائي العالمي، حققت توافقاً عاماً بشأن الحاجة إلى تحويل النظم الغذائية لتحقيق خطة عام 2030، وبشأن مسارات العمل الناشئة للقمة.	X		9- إن المجلس (...) شجّع النظر في إشراك لجنة الأمن الغذائي العالمي في التحضير لمؤتمر القمة العالمي حول النظم الغذائية؛ (الفقرة 15 ز)

التعليقات	حالة التنفيذ		
	أُجِز	جارٍ	
الإطار الاستراتيجي الجديد			
بالنسبة إلى هذه العملية الجارية، ترد الاعتبارات الأولية في الخطوط العريضة المؤقتة للإطار الاستراتيجي الجديد (الوثيقة PC 128/2).	X		10- إن المجلس (...) اتفق مع التوصيات المنبثقة عن تقييم إطار النتائج الاستراتيجية للمنظمة، مشيراً بشكل خاص إلى الحاجة إلى: (...) عملية شاملة لوضع الإطار الاستراتيجي الجديد (بما في ذلك مؤشرات النتائج) بما يشمل إجراء مشاورات مع الأعضاء في الأجهزة الرئاسية للمنظمة، إضافة إلى مشاورات قائمة بذاتها و مشاورات داخلية مكثفة على جميع المستويات؛ (الفقرة 10-أ-3)
تم تضمين مؤشر بشأن مقاومة مضادات الميكروبات على مستوى المخرجات 5-2-1-بء في التعديلات الإضافية في برنامج العمل والميزانية للفترة 2020-2021 (الوثيقة CL 164/3).		X	11- إن المجلس (...) رَحَّب، في ما يتعلق بعمل المنظمة في مجال مقاومة مضادات الميكروبات، بالاتفاق القاضي بإدراج مؤشر من إطار نتائج خطة العمل العالمية الثلاثية في إطار النتائج الاستراتيجية للمنظمة؛ (الفقرة 7 ز)

خطة عمل المنظمة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين			
	X		<p>12- إن المجلس (...) رَحَّب بالتقدم المحرز بشأن استراتيجية المنظمة المحدثة الخاصة بالمساواة بين الجنسين، وأقرَّ بأهمية مواءمتها مع الأطر الدولية، وتطلَّع إلى إعداد خطة عمل المنظمة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في عام 2020؛ (الفقرة 10 ج)</p>
الشركات مع القطاع الخاص			
<p>تقوم الإدارة العليا حاليًا بمراجعة السياسة المحدثة للمساواة بين الجنسين. ويجري حاليًا إعداد الإطار الاستراتيجي المنقح والخطة المتوسطة الأجل للفترة 2022-2025، وخطة العمل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، بما يتماشى مع هذه العملية المشتركة، مما يضمن الارتباط بأهداف سياسة المساواة بين الجنسين المحدثة. وستقوم المنظمة، بحلول نوفمبر/ تشرين الثاني 2020، بتكوين لجنة عامة عن مجالات العمل الرئيسية والنتائج ذات الصلة ذات الأولوية في فترة السنتين الحالية (برنامج العمل والميزانية للفترة 2020-2021)، لتوضيح الروابط بين السياسة المحدثة للمساواة بين الجنسين والإطار الاستراتيجي.</p>	X		<p>13- إن المجلس (...) شجَّع المنظمة على بلورة رؤية جديدة للشركات مع القطاع الخاص، وإدماج هذا النوع من الشركات بقدر أكبر في ما تقوم به من عمل، مع التشديد على ضرورة أن تكون عمليات العناية الواجبة، بما في ذلك المتعلق منها بتضارب المصالح، متوازنة ومصحوبة بشركات شفافة وتعاون شفاف في هذا الصدد؛ (الفقرة 10 ب)</p>
<p>تم إنشاء خط للإبلاغ عن عمليات العناية الواجبة خارج وظيفة الشركات عن طريق نقل فريق العناية الواجبة الذي يتبع الآن مباشرة نائب المدير العام المعين حديثًا. ويجري وضع الصيغة النهائية لإجراءات العناية الواجبة بعد تجديدها، على أساس النهج المشترك لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، كأساس لعملية جديدة للمنهجية المرنة.</p> <p>وكمتابعة لتوصية المجلس إلى المنظمة بتوحيد رؤيتها الجديدة في استراتيجية محدثة للمشاركة مع القطاع الخاص، تم بذل الجهود لإبراز مدخلات الأعضاء في عملية التشاور الجارية. وعُرض الإطار الجديد للمشاركة مع القطاع الخاص على الاجتماع غير الرسمي الثاني للجنة البرنامج في 21 أبريل/نيسان 2020. ويحدد هذه الإطار</p>			

<p>اتجاه الاستراتيجية الجديدة بالإضافة إلى خارطة الطريق للتشاور مع الأعضاء والقطاع الخاص على حد سواء. ويتناول التوصيات التي قدمها تقييم استراتيجية الشراكة مع القطاع الخاص لعام 2013 ورد الإدارة. وستعرض الاستراتيجية المحدثة، برؤيتها الجديدة للمشاركة مع القطاع الخاص، في الاجتماع المشترك للجنة البرنامج والمالية في نوفمبر/تشرين الثاني 2020، وبعد ذلك في الدورة الخامسة والستين بعد المائة للمجلس في ديسمبر/كانون الأول 2020.</p>			
<p>التعليقات</p>	<p>حالة التنفيذ</p>		
	<p>جارٍ</p>	<p>أُجِز</p>	
<p>طاعون المجترات الصغيرة</p>			
<p>قُدِّم التقرير عن التقدم المحرز في جهود القضاء على طاعون المجترات الصغيرة إلى الدورة الثامنة والعشرين بعد المائة للجنة البرنامج في يونيو/حزيران 2020 (الوثيقة PC 128/11). ويُرفق مشروع القرار بشأن البرنامج العالمي للقضاء على طاعون المجترات الصغيرة أيضاً بالوثيقة COAG/2020/6 بشأن "منع الآفات والأمراض الحيوانية والنباتية الشديدة التأثير، وتوقعها والاستجابة لها"، التي سيتم النظر فيها في الدورة السابعة والعشرين للجنة الزراعة في سبتمبر/أيلول - أكتوبر/تشرين الأول 2020.</p>		<p>X</p>	<p>14- إن المجلس (...) <u>طلب</u> أن تنظر لجنة البرنامج في دورتها المقبلة المزمع عقدها في شهر مايو/أيار 2020 في التقدم المحرز في الجهود الرامية إلى القضاء على طاعون المجترات الصغيرة؛ (الفقرة 10و)</p>

المساهمات الطوعية

<p>لقد كانت الفترتان الماليتان الأخيرتان بارزتين من حيث تعبئة الموارد. وتم تجاوز الأهداف المحددة في برنامج العمل والميزانية ذات الصلة باستمرار وبمبالغ كبيرة. وفي الفترة المالية الماضية، تجاوزت المنظمة الهدف بنسبة 44 في المائة ووصلت إلى أعلى مستويات لها على الإطلاق. وفي الأشهر الأربعة الأولى من الفترة المالية الحالية (2020-2021) أكملت المنظمة بالفعل 19 في المائة من هدف تعبئة الموارد.</p>	X	<p>15- إن المجلس (...) أخذ علمًا بالوثيقة CL 163/3 - مذكرة المعلومات 2 بشأن المساهمات الطوعية المفصلة بحسب الأبعاد البرمجية والجغرافية، <u>وطلب أن يتم توفير هذا النوع من المعلومات بشكل منتظم؛</u> (الفقرة 10ط)</p>
---	---	--

إدارة الموارد البشرية

<p>تم تعيين مدير جديد لمكتب الموارد البشرية في 2 مارس/آذار 2019. وطبقًا لرؤية المدير العام والتوصية الصادرة عن المجلس (الوثيقة CL 163/5)، تتمثل إحدى الأولويات الرئيسية لإدارة الموارد البشرية في المنظمة في وضع خطة استراتيجية متعلقة بالموارد البشرية بهدف ضمان امتلاك المنظمة للموظفين المناسبين في المكان المناسب وفي الوقت المناسب، يلتزمون بعملهم ويؤدون بأعلى درجة من الفعالية للنهوض بالولاية الملقاة على عاتقها. وستتضمن الخطة خارطة طريق واضحة المعالم تبيّن الأولويات والنتائج المنشودة مشفوعةً بجداول زمنية ومراحل تنفيذ رئيسية، وكذلك مؤشرات تمكّن من قياس الأداء من حيث التقدم المحرز والفجوات المحتملة، ويحاط أصحاب المصلحة علمًا بها. ومن المتوقع إيلاء الاعتبار الواجب لقدرة المنظمة وفرق الموارد البشرية على إنجاز الخطة الاستراتيجية المتعلقة بالموارد البشرية، من حيث ملاك الموظفين والمساءلة والأدوار والمسؤوليات وتفويض السلطات، وشتّى الأدوات ونظم تكنولوجيا المعلومات لمواصلة تعزيز فعالية المنظمة وكفاءتها.</p>	X	<p>16- إن المجلس (...) <u>رحب</u> بالتزام إدارة المنظمة باستعراض إدارة الموارد البشرية فيها، ورفع معنويات الموظفين؛ <u>وحدّث</u> على بذل المزيد من الجهود، خاصةً في ما يتعلق بتفويض السلطات، وتخفيض معدل الوظائف الشاغرة، وتحسين التمثيل الجغرافي والتكافؤ بين الجنسين، لا سيما على المستويات العليا مع الحفاظ على مسألة الجدارة والاستحقاق باعتبارها المعيار الأساسي، واعتماد عمليات توظيف تتسم بقدر أكبر من الشفافية؛ <u>وشدّد على الحاجة إلى توافر القدرات والقيادة المهنية داخل مكتب الموارد البشرية؛ وتطلّع إلى إكمال الدراسة الاستقصائية لعام 2019 بشأن مدى رضا الموظفين بالنسبة إلى جميع موظفي المنظمة، وكذلك إلى وضع خطة عمل للموارد البشرية مشفوعةً بجداول زمنية ونتائج ينبغي تحقيقها لتحسين إدارة الموارد البشرية في المنظمة؛</u> (الفقرة 11ج)</p>
--	---	--

<p>أطلقت الدراسة الاستقصائية بشأن مدى رضا الموظفين في 16 ديسمبر/كانون الأول 2019 وشملت 13 549 موظفًا. وغطت الدراسة الاستقصائية الفترة المنتهية في 31 يوليو/تموز 2019، وأغلقت في 7 فبراير/شباط 2020 بمعدل استجابة بلغ 41 في المائة. وبعد تحليل النتائج العالية المستوى والإبلاغ عنها، سيتم تحديد خطة عمل مؤسسية من خلال عملية تخطيط عمل شاملة بما في ذلك إنشاء فريق عمل. وسيتناول ذلك التعليقات الواردة من الدراسة الاستقصائية ويضع جدولاً زمنياً لتحويل المعلومات القابلة للتنفيذ إلى تغيير إيجابي. وتم تعيين مسؤول عن الدراسة الاستقصائية من قبل المدير العام للمساعدة في دفع هذه العملية. وستضع المنظمة خطة اتصالات مستمرة لتوفير تحديثات للموظفين بشأن التقدم المحرز في خطة العمل المؤسسية. وسيتم إجراء دراسة استقصائية جديدة في مطلع عام 2022 (وكل عامين بعد ذلك).</p>		
--	--	--

التعليقات	حالة التنفيذ		
	جارٍ	أنجز	
برنامج التعاون التقني			
تم تحسين التقرير عن الوضع المالي للمنظمة ليتضمن بيانات أكثر شمولاً عن تنفيذ برنامج التعاون التقني وأدائه.		X	17- إن المجلس (...) <u>تطلع إلى الحصول على معلومات منتظمة عن تنفيذ برنامج التعاون التقني وأدائه في التقارير المقبلة التي سترفع إلى لجنة المالية عن الوضع المالي للمنظمة؛ (الفقرة 11د)</u>

<p>بدأ مكتب التقييم في تقييم برنامج التعاون التقني. وستُعرض النتائج على دورة لجنة البرنامج في خريف عام 2020.</p>	X	<p>18- إن المجلس (...) <u>تطلّع</u> إلى أن يتمّ في عام 2020 استعراض التقييم الشامل لبرنامج التعاون التقني الذي سيعرض على المجلس من خلال لجنتي المالية والبرنامج؛ (الفقرة 11 هـ)</p>
<p>المسائل المتعلقة بالرقابة</p>		
<p>قُدّم تقرير لجنة المراجعة إلى الدورة الثمانين بعد المائة للجنة المالية، وتضمن حالة تنفيذ توصيات لجنة المراجعة (الوثيقة FC 180/9، الملحق 2). ومن بين التوصيات الست المتعلقة لعام 2018، استعرضت لجنة المراجعة حالة تنفيذها وأغلقت خمس توصيات في عام 2019، وأغلقت التوصية المتبقية في الاجتماع الرابع والخمسين للجنة المراجعة في فبراير/شباط 2020. وتم إحراز تقدم في إغلاق توصيات المراجعة الخارجية المتعلقة منذ زمن، وإغلاق 36 توصية مراجعة خارجية من هذا القبيل في عام 2019، وبالتالي تقليل العدد من 45 إلى 9. وهناك خطة عمل لمعالجة التوصيات المتعلقة بالموارد البشرية معروضة على الدورة الثمانين بعد المائة للجنة المالية، وأيضًا معلومات إضافية ذات صلة بتوصيات المراجعة الخارجية في التقرير السنوي عن أداء الميزانية وعمليات النقل بين البرامج وأبواب الميزانية في الفترة المالية 2018-2019.</p>	X	<p>19- إن المجلس (...) <u>أقرّ</u> توجيهات اللجنة [المالية] بشأن المسائل المتعلقة بالرقابة، بما في ذلك في ما يخص التقدم الملموس المحرز في تنفيذ توصيات لجنة المراجعة والمراجع الخارجي، و<u>طلب</u> من الإدارة تطبيق التوصيات العالقة التي لم تنفذ بعد؛ (الفقرة 11 و)</p>

التعليقات	حالة التنفيذ	
	جاري	أنجز
إجراءات الاقتراع		
أعدت الأمانة دراسة مقارنة ونظرت فيها لجنة الشؤون الدستورية والقانونية في دورتها العاشرة بعد المائة (الوثائق CCLM 110/2 والملحقين 1 و 2 على الويب بالوثيقة CCLM 110/2). كما قدمت دراسة مقارنة لدعم مشاورات الرئيس المستقل للمجلس في اجتماعاته غير الرسمية مع المجموعات الإقليمية. وطلبت لجنة الشؤون الدستورية والقانونية وضع مشروع مدونة لقواعد السلوك موجهة إلى المرشحين والأعضاء والأمانة، تتسق مع اللائحة العامة للمنظمة ولا سيما المادة 12 منها. واعتبرت لجنة الشؤون الدستورية والقانونية أنه ينبغي أن تكون صياغة المدونة بقيادة الأعضاء وأن تيسير عقد مزيد من المشاورات بين الرئيس المستقل للمجلس والمجموعات الإقليمية، وينبغي عرضها على لجنة الشؤون الدستورية والقانونية لكي تنظر فيها، بغية وضعها في صيغتها النهائية قبل الدورة الثانية والأربعين للمؤتمر (الوثيقة CCLM 110/REP).	X	<p>20- <u>صادق</u> المجلس على تقرير الدورة التاسعة بعد المائة للجنة الشؤون الدستورية والقانونية، ولا سيما توصيات اللجنة المتعلقة "بإجراءات الاقتراع عملاً بأحكام الفقرة 10 من المادة 12 من اللائحة العامة للمنظمة"، وتطلع بهذا الصدد إلى:</p> <p>(أ) الحصول على دراسة مقارنة بشأن القواعد وأفضل الممارسات في الأمم المتحدة وسائر الهيئات ذات الصلة؛</p> <p>(ب) ومشاورات الرئيس المستقل للمجلس مع المجموعات الإقليمية؛</p> <p>(ج) ومناقشة هذه المسائل من جانب المجلس عن طريق لجنة الشؤون الدستورية والقانونية ولجان أخرى، حسب المقتضى (الفقرة 12)</p>

حالة تنفيذ القرارات التي اتخذها المجلس في دورته الحادية والستين بعد المائة (8-12 أبريل/نيسان 2019)		
التعليقات	حالة التنفيذ	
	أنجز	جارٍ
الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2018-2021 (المراجعة) وبرنامج العمل والميزانية للفترة 2020-2021		
برنامج التعاون التقني		
21- إن المجلس (...) <u>طلب</u> إجراء استعراض شامل لرصد وتقييم تنفيذ برنامج التعاون التقني في فترة السنتين القادمة (الفقرة 11 ز)	X	أطلق مكتب التقييم تقييماً لبرنامج التعاون التقني. وستعرض النتائج على لجنة البرنامج في دورتها في خريف عام 2020. كما تم نشر تقرير على موقع المنظمة على الإنترنت يحتوي على مراجعة شاملة لمشاريع برنامج التعاون التقني المنفذة في عام 2018: http://www.fao.org/technical-cooperation-programme
مقاومة مضادات الميكروبات		
22- إن المجلس (...) <u>شدد</u> على الحاجة إلى مواصلة العمل والحفاظ على المخصصات الحالية للموارد لمعالجة مسألة مقاومة مضادات الميكروبات في قطاع الزراعة في جميع الأقاليم؛ (الفقرة 12 هـ)	X	يأخذ برنامج العمل والميزانية للفترة 2020-2021 بعين الاعتبار أهمية استمرار المنظمة في مواجهة التهديد العالمي المتزايد لمسألة مقاومة مضادات الميكروبات من خلال نهج "صحة واحدة" منسق ومتعدد القطاعات في سياق خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وبالتعاون الوثيق مع الوكالات الثلاث (منظمة الصحة العالمية والمنظمة العالمية لصحة الحيوان).
الدراسة الاستقصائية على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن التحرش الجنسي في مكان عملنا		
23- إن المجلس (...) أشار إلى نتائج الدراسة الاستقصائية على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن التحرش الجنسي في مكان عملنا وأثنى على الندوة غير الرسمية التي عقدها المدير العام والتي جرى خلالها عرض نتائج الدراسة على الأعضاء في المنظمة، وتطلّع إلى إجراء دراسة استقصائية	X	ترد معلومات مفصلة في الفقرة 16 أعلاه.

		إضافية بالتنسيق مع الوكالات التي توجد مقارها في روما يكون معدّل الردود عليها أعلى؛ (الفقرة 17 ب)
--	--	--

حالة تنفيذ القرارات التي اتخذها المجلس في دورته الحادية والستين بعد المائة (8-12 أبريل/نيسان 2019)		
التعليقات	حالة التنفيذ	
	أُنجز	جارٍ
الاستراتيجية الخاصة بالتغذية		
عُرِضت الوثيقة PC 127/8 بعنوان "التقدم المحرز في تحديث الاستراتيجية الخاصة بالتغذية" على لجنة البرنامج في دورتها السابعة والعشرين بعد المائة في نوفمبر/تشرين الثاني 2019. ورحب المجلس في دورته الثالثة والستين بعد المائة بأخر المعلومات عن استراتيجية المنظمة ورؤيتها للعمل في مجال التغذية، وفي ما يتعلق باعتماد مفهوم جديد بشأن "النمط الغذائي الصحي المستدام"، استذكر المصطلحات المستخدمة ضمن نطاق الأمم المتحدة، بما في ذلك في المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية الذي شاركت في عقده منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، وشدّد على ضرورة وجود اتساق مع اللغة المتفق عليها في الأمم المتحدة (الوثيقة CL 163/REP، الفقرة 10 د)	X	24- إن المجلس (...) تطلّع إلى استعراض استراتيجية محدّثة خاصة بالتغذية خلال الدورة المزمع عقدها في ديسمبر/كانون الأول 2019 ضمن نطاق أوسع، الأمر الذي سيّيح تناول التغذية من منظور النظم الزراعية والغذائية المستدامة والأنماط الغذائية الصحية والتصدي لأشكال سوء التغذية كافة (الفقرة 18 أ)

حالة تنفيذ القرارات التي اتخذها المجلس في دورته الستين بعد المائة
(3-7 ديسمبر/كانون الأول 2018)

التعليقات	حالة التنفيذ	
	أُجِز	جارٍ
الأجهزة المنشأة بموجب المادة 14 من الدستور		
أجرى الرئيس المستقل للمجلس مباحثات أخرى مع رؤساء الأجهزة المنشأة بموجب المادة 14 من الدستور بهدف استكمال الإجراءات الطويلة الأجل لتعيين واختيار أمناء الأجهزة المنشأة بموجب المادة 14 من الدستور. وفي 3 فبراير/شباط 2020، اجتمع الرئيس المستقل للمجلس مع رئيس هيئة مصايد أسماك التونة في المحيط الهندي، واقترح إجراء يشارك من خلاله أعضاء الهيئة في إعداد قائمة المقابلات وكذلك لجنة المقابلات. وأصر رئيس هيئة مصايد أسماك التونة في المحيط الهندي على أن مشاركة أعضاء الهيئة في إعداد القائمة المختصرة لإجراء المقابلات أمر أساسي لعملية موثوقة، ووافق على انتظار نتائج مشاورات الرئيس المستقل للمجلس مع المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة (المعاهدة). وفي مايو/أيار 2020، عرض الرئيس المستقل للمجلس مع إدارة المنظمة اقتراح الجهاز الرئاسي للمعاهدة بشأن الإجراءات الطويلة الأجل، تم الاتفاق عليه في دورته الثامنة في نوفمبر/تشرين الثاني 2019. وأعلنت إدارة المنظمة في رسالة بتاريخ 28 مايو/أيار 2020 أنها ليست في وضع يسمح لها بقبول الإجراءات المقترحة ولكنها أيدت اقتراح حل وسط اقترحه الرئيس المستقل	X	25- إن المجلس (...) طلب من الرئيس المستقل للمجلس مواصلة المشاورات التي يجريها مع الأجهزة المعنية المنشأة بموجب المادة 14 من الدستور ومع أمانة المنظمة بغرض التوصل إلى اتفاق بشأن اقتراح الإجراءات الخاصة بتعيين أمناء تلك الأجهزة بحلول شهر ديسمبر/كانون الأول 2019 (الفقرة 13ب)

للمجلس. واعتبرت الإدارة أن اقتراح الرئيس المستقل للمجلس يعكس بشكل كاف مقياس الاستقلالية الوظيفية الذي تتمتع بها الأجهزة المنشأة بموجب المادة 14 من الدستور، مع احترام النصوص الأساسية للمنظمة. وسيسمح هذا الإجراء المقترح لعدد متساوٍ من ممثلي إدارة المنظمة والجهاز المعني المنشأ بموجب المادة 14 (اثنان واثنان، مع عضو خارجي مستقل إضافي) بالمشاركة في فريق إجراء المقابلات، ومشاركة عضوي الفريق من الجهاز المنشأ بموجب المادة 14 في إعداد القائمة المختصرة للمرشحين الذين ستجرى معهم مقابلات كذلك. وأبقى الرئيس المستقل للمجلس الأعضاء على علم بآخر المستجدات من خلال اجتماعات غير رسمية منتظمة مع رؤساء ونواب رؤساء المجموعات الإقليمية. وحتى تاريخ إعداد هذه الوثيقة، فإن الرئيس المستقل للمجلس في طور التواصل مع رئيسي المعاهدة وهيئة مصايد أسماك التونة في المحيط الهندي.